ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

# التعاقب بين حروف الجر في الفكر النحوي العربي ـ دراسة وصفية تحليلية

فريحة جاب الله بشير *
قسم اللغة العربية ، كلية التربية ، جامعة طبرق ، ليبيا
fariha.jaballa@tu.edu.ly
0009-0005-4937-4438

تاريخ الارسال 2026/7/12م تاريخ القبول 2026/8/13م

# The Alternation of Prepositions in Arabic Grammatical Thought: A Descriptive and Analytical Study

**By**
**Fariha Jaballah Bashir**
**Lecturer, Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Tobruk**

**Abstract:**
This research aims to study the phenomenon of "alternation (al-Ta'aqub) among Arabic prepositions" in Arabic grammatical thought, attempting to resolve the terminological ambiguity arising from the confusion between alternation, substitution, delegation (inabah), and sufficiency (ighna'). The research employs the descriptive-analytical method, along with the comparative method to balance the views of the Basran and Kufan schools, and the pragmatic (contextual) method to reveal the impact of context on directing meaning during alternation. The research traces instances of alternation among the primary prepositions (fi, min, ila, 'ala) in heritage sources, with a focus on Qur'anic and poetic evidence. The research reaches several conclusions, most notably: alternation is not neutral lexical replacement, but carries subtle semantic differences related to the nature of the preposition and its relation to the verb and context; the condition of


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

"semantic unity" stipulated by grammarians often applies only at the general contextual level, not at the level of the individual preposition.
**Keywords:** Alternation (Ta'aqub), Prepositions, Semantics, Context, Grammatical Studies, Pragmatics.

## الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة "التعاقب بين حروف الجر" في الفكر النحوي العربي، محاولاً حلّ الإشكالية المصطلحية الناتجة عن الخلط بين التعاقب والإبدال والإنابة والإغناء. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لموازنة آراء البصريين والكوفيين، لكشف أثر السياق في توجيه الدلالة عند التعاقب. وقد تتبّع البحث مواضع التعاقب بين حروف الجر الرئيسة: (في، من، إلى، على) في المصادر التراثية، مع التركيز على الشواهد القرآنية. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن التعاقب ليس تبديلاً لفظياً محايداً، بل يحمل فروقاً دلالية دقيقة ترتبط بطبيعة الحرف وعلاقته بالفعل والسياق، وأن شرط "وحدة المعنى" الذي اشترطه النحاة لا يتحقق غالباً إلا على مستوى السياق العام، لا على مستوى الحرف المفرد، كما كشف البحث عن ضوابط منهجية يمكن الاستفادة منها في تحليل النصوص وتفسيرها.
**الكلمات المفتاحية :**التعاقب، حروف الجر، الدلالة، السياق، الدرس النحوي، التداولية.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

تُعنى الدراسات النحوية بتحليل العلاقات التركيبية والدلالية داخل الجملة العربية، وتأتي حروف الجر في صميم هذه العلاقات، إذ تؤدي وظيفة ربط الأسماء بما قبلها من أفعال أو أشباه أفعال، وتكسب الجملة معاني متعددة كالظرفية والسببية والاستعلاء والانتهاء وغيرها. ولعل من أخصب الظواهر اللغوية التي أثارت اهتمام النحاة قديماً وحديثاً ظاهرة **"التعاقب بين حروف الجر"**، حيث يحل حرف جر محل آخر في سياق واحد، مما يطرح سؤالاً جوهرياً: هل هذا التعاقب مجرد تبديل لفظي لا أثر له في المعنى، أم أنه يحمل فروقاً دلالية دقيقة تستوجب الوقوف عندها؟

لقد وردت ظاهرة التعاقب في مصنفات النحاة بشكل متفرق، وغالباً ما جاءت في ثنايا المسائل النحوية كوصف عابر، دون أن تخصص لها دراسة مستقلة تجمع شتاتها

وتكشف عن ضوابطها. وقد تباينت آراء النحاة في قبولها، فأقرّها الكوفيون وبعض البصريين كابن جني وابن هشام، بينما رفضها أكثر البصريين، متأولين إياها على التضمين أو الشذوذ، وهو خلاف امتدّ أثره إلى الدراسات الحديثة، حيث تنوعت مقاربات الدارسين بين من يقصر التعاقب على المستوى النحوي، ومن يوسعه ليشمل المستويات الصوتية والصرفية، كما عند الدكتور أحمد علم الدين الجندي والدكتور تمام حسان.

## إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في غياب تصور منهجي واضح لهذه الظاهرة، وخلط بعض الدارسين بينها وبين مصطلحات مجاورة كالإبدال والإنابة والإغناء، مما أدى إلى لبس واضطراب في تناولها، فضلاً عن أن أكثر الدراسات التطبيقية اقتصرت على تعداد مواضع التعاقب دون تحليل دلالي معمق يكشف عن أثر السياق في توجيه المعنى.

**وعليه، يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:**

ما حدود التعاقب اصطلاحاً، وكيف يختلف عن الإبدال والإنابة والإغناء؟

هل التعاقب بين حروف الجر تبديل محايد، أم أنه يحمل فروقاً دلالية تعتمد على السياق والفعل المصاحب؟

ما موقف النحاة القدامى والمحدثين من هذه الظاهرة، وما أسس خلافهم فيها؟

ما الضوابط التي يمكن استخلاصها من التراث النحوي للتعامل مع التعاقب في تحليل النصوص؟

## أهداف البحث :

**يسعى هذا البحث** إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1ـ تقديم تعريف دقيق للتعاقب، وتمييزه عن المصطلحات المتقاربة (الإبدال، الإنابة، الإغناء).

2ـ رصد مواضع التعاقب بين حروف الجر الرئيسة (في، من، إلى، على) في المصادر النحوية والقرآنية، مع تحليل دلالاتها.

3ـ الكشف عن العلاقة بين التعاقب والسياق النصي في توجيه المعنى، وبيان الفروق الدقيقة بين الحروف المتعاقبة.

4ـ استقراء شروط التعاقب التي ذكرها النحاة، ومناقشتها نقدياً، وصياغة ضوابط منهجية للتعامل مع الظاهرة.

**ويعتمد البحث** على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة في المصادر التراثية،

والمنهج المقارن للموازنة بين آراء المدارس النحوية، كما يعتمد على دراسة أثر السياق في توجيه دلالة الحرف المتعاقب.

**وتقتصر حدود البحث** على حروف الجر الأصلية (في، من، إلى، على) وما ورد من تعاقبها في المصادر النحوية المعتمدة، مع التركيز على الشواهد القرآنية، دون التوسع في التعاقب في الأفعال أو الأسماء إلا بالقدر الذي يوضح الظاهرة المبحوثة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في **تمهيد** ثلاثة مباحث، ثم خاتمة: أما التمهيد ففيه التعريف بالتعاقب لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين المصطلحات المجاورة، وعرض موجز لمذاهب النحاة فيه. والمبحث الأول: التعاقب بين (في) وغيره من حروف الجر. والمبحث الثاني: التعاقب بين (من) وغيره. والمبحث الثالث: التعاقب بين (إلى) و(على)، وشروط التعاقب وضوابطه عند النحاة. ثم خاتمة تتضمن أبرز النتائج.

نسأل الله التوفيق والسداد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

## التمهيد ـ مفهوم التعاقب وحدوده:

### أولاً ـ التعريف اللغوي والاصطلاحي:

ورد في لسان العرب أن "التعاقب" مأخوذ من قولهم: "تعاقبوا وتعقبوا" إذا جاء هذا وذهب ذاك، كالليل والنهار يتعاقبان، وكل واحد منهما عقب صاحبه (ابن منظور: مادة "عقب"). وفي المصادر النحوية، لم يضع العلماء تعريفاً جامداً محدداً للتعاقب يميزه عن غيره من الظواهر، وجاء وروده في مصنفاتهم جملة اعتراضية في الغالب، كأنه لفظة شارحة تصف مسألة من مسائل اللغة وتوضح ما جرى فيها. وقد يقصد به الإبدال الصرفي، أو التعويض، أو الإنابة، أو الاستغناء، أو القلب، أو النظائر، مما يدل على تقارب هذه المصطلحات في الدلالة المعجمية.

### ثانياً ـ الفرق بين التعاقب والإنابة والإغناء:

لمّا كان الخلط بين هذه المصطلحات سبباً رئيساً في الإشكالية المنهجية، فقد أفردت الدكتورة نادية رمضان النجار في كتابها: "أبحاث نحوية ولغوية" مبحثاً مهماً فرقت فيه بين هذه المصطلحات، وخلصت إلى تقسيم دقيق يمكن إجماله فيما يلي (النجار: 246):

**الإغناء** : ويختص بالأفعال، حيث يغني فعل عن آخر في الدلالة.

**التعاقب** : ويختص بالحروف، حيث يحل حرف جر محل آخر في سياق معين.

**الإنابة** : وتختص بالأسماء، كما في إنابة المضاف إليه عن حرف الجر المحذوف في نحو: "غلام زيد" (أصله: غلام لزيد).

وهذا التفريق يضبط المصطلحات ويمنع وقوع اللبس والاضطراب عند دراسة كل

ظاهرة على حدة.

**ثالثاً ـ موقف النحاة من التعاقب بين الحروف:**

تباينت آراء النحاة في قبول فكرة التعاقب بين حروف الجر، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

**ـ مذهب الكوفيين وبعض البصريين:** أقر الكوفيون، وتابعهم بعض البصريين كابن جني وابن هشام، بوقوع التعاقب بين الحروف، واحتجوا بأن الحرف قسم من أقسام الكلام (الاسم، الفعل، الحرف)، وكما تقع الإنابة في الأسماء والأفعال، فإنها تقع أيضاً في الحروف. وقد أيد ابن جني هذا المذهب، لكنه اشترط فيه السماع، ولم يقل به قياساً مطلقاً كما ذهب الكوفيون (ابن جني: ج2، 135-140). وتابعهم ابن هشام مع الاحتراز بدخول "قد" لإفادة التقليل، ووصف مذهبهم بأنه أقل تعسفاً (ابن هشام، أوضح المسالك: ج3، 34-35).

**ـ مذهب جمهور البصريين :**منع أكثر البصريين الإنابة في الحروف، وأولو ما يظهر من تعاقب على تأويلات مختلفة، إما بحمله على الشذوذ، أو على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، كما نقل السيوطي عنهم أنهم يقصرون كل حرف على معناه الأصلي، وما أوهم غير ذلك فمؤول تأويلاً يقبله، أو على التضمين، أو على النيابة شذوذاً (السيوطي: ج2، 34-36).

وقد مال الفقهاء إلى مخالفة النحاة في هذه المسألة، إذ يرون أن لكل حرف معنى يختلف عما عداه من الحروف، كما في قوله تعالى: {وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ} (البقرة: 14)، حيث فسرها بعضهم على أن (إلى) بمعنى (الباء)، بينما خالفهم الطبري وأبقى (إلى) على معناها الأصلي، مبيناً الفرق بين دلالتها ودلالة الباء (الطبري: ج1، 213).

أما في الدراسات الحديثة، فقد استخدم الدكتور أحمد علم الدين الجندي مصطلح التعاقب والمُعاقبة بوصفهما مصطلحين صوتيين صرفيين، بينما وسع الدكتور تمام حسان المفهوم ليشمل الصلاحية اللغوية مطلقاً، فعرفه بأنه: "صلاحية عنصر لغوي أن يحل محل عنصر آخر" (حسان، 175). وهذا التوسع يعكس تحولاً من النظرة النحوية الضيقة إلى النظرة اللسانية الشاملة، وهو ما سنستفيد منه في تحليلنا القادم.

## المبحث الأول ـ التعاقب بين (في) وحروف الجر الأخرى:

حرف الجر (في) موضوع في الأصل للظرفية الحقيقية أو المجازية، كما قرر ذلك الرضي في شرح الكافية، إذ يقول: "في للظرفية، أما تحقيقاً نحو: زيد في الدار، أو تقديراً نحو: نظر في الكتاب، وتفكر في العلم، وأنا في حاجتك، لكون الكتاب والعلم

والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم، مشتملة عليها الظرف على المظروف، فكأنما محيطة بها من جوانبها" (الرضي، 1996: ج3، 223-224). غير أن هذا الحرف يتسع في استعمالاته، فيتعاقب مع غيره من حروف الجر في مواضع معينة، فيفيد بالتعاقب معنى دقيقاً قد لا يفي به الحرف الأصلي لوحده.

**المطلب الأول ـ التعاقب بين (في) و (من):**

**أولاً ـ بيان الأصل الدلالي لكل حرف:**

لكل من (في) و(من) أصل دلالي خاص يميزه عن الآخر:

**في:** تدل على الظرفية ـ حقيقة أو مجازاً ـ مع إفادة معنى الاحتواء والإحاطة والمعية (الرضي، 1996: ج3، 223، ابن منظور: مادة "في").

**من:** تدل في أصلها على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية أو المجازية، وقد تفيد التبعيض أو البيان أو التعليل (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 245).

وعلى الرغم من هذا التباين، فإنه قد يحل أحدهما محل الآخر في سياقات معينة، لا على سبيل التكافؤ التام، ولكن لإفادة دلالة إضافية يقتضيها السياق.

**ثانياً ـ مواضع التعاقب بينهما – التركيز على فعل (خرج):**

يتجلى التعاقب بين (في) و(من) بشكل واضح في تعدية فعل (خرج)، حيث يرد في اللغة الفصيحة متعدياً بهما معاً، ولكن بفروق دلالية دقيقة. فمن الاستعمالات المتداولة:

يقال: "خرج فلان في العلم" أو "خرج في الأدب"، إذا نبغ فيه وبرع. ويقال: "خرج في طلب العلم"، أي شرع فيه وانخرط في سلكه. ويقال: "خرج المجاهدون في سبيل الله"، أي تقلبوا في ميادينه وانتظموا في جملة أهله.

ويقابل ذلك التعدية بـ (من) فيقال: "خرج فلان من الأمر" أو "من الشدة"، إذا خلص منه وتخلص. و"خرج من دينه"، إذا قضاه وبرئ من تبعته. (ابن سيده: مادة "خرج"، ابن منظور: مادة "خرج").

ومن أبرز الشواهد القرآنية التي تبيّن الفرق الدلالي بين التعديتين قوله تعالى: **{وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ}** (النساء: 100). فقد عدّى فعل الخروج هنا بـ (من) الدالة على ابتداء الغاية المكانية، وهو الأصل في التعدية، إذ يُفهم من السياق أن الخروج كان مغادرةً وانفصالاً عن المكان، ثم اتجاهاً إلى الغاية.

**ثالثاً ـ الفروق الدلالية الدقيقة بين التعديتين:**

يكمن السر في العدول عن (في) إلى (من) ـ أو العكس ـ في نقاط دقيقة:

**ـ التعدية بـ (في):** تفيد معنى الانخراط والانغماس في الشيء، والتحقق به، كأن يكون الخروج خروجاً في معنى التلبس والانتفاع. وتُعطي إيحاءً بأن الفاعل كان داخل المجال ثم أخذ منه حظاً وافراً، وتركّز على الاستمرارية والمعية أثناء الفعل.

**ـ التعدية بـ (من):** تفيد معنى الانفصال والتخلص وابتداء المسافة من الشيء. وتُعطي إيحاءً بأن الفاعل كان في ضيق أو التباس فأزاله عن نفسه، وتركّز على البداية والقطيعة مع المبدأ.

ويؤكد هذا الفرق ما ذكره ابن عاشور في تفسيره، حيث يرى أن الاختيار بين الحرفين مرهون بالمعنى المقصود من الخروج: هل هو خروج تشريكي اندماجي، أم خروج انفصالي تخلصي. (ابن عاشور، 1984: ج5، 123).

**رابعاً: توجيه التعاقب بين (في) و(من) في ضوء آراء النحاة:**

يرى الكوفيون وبعض البصريين كابن جني أن التعاقب بين الحرفين جائز قياساً إذا تقاربت المعاني، لكن ابن جني اشترط السماع في ذلك (ابن جني: ج2، 135-140). أما جمهور البصريين فيؤولون هذا التعاقب على أن الفعل قد ضُمّن معنى فعل آخر يتعدى بالحرف الثاني. فعلى سبيل المثال: عدّوا (خرج في العلم) على تضمين معنى (نبغ)، و(خرج من الدين) على تضمين معنى (خلص) (السيوطي: ج2، 34-36). وهذا التوجه يقرّ في النهاية بوجود فروق دلالية دقيقة، مما يدعم أن التعاقب ليس إبدالاً لفظياً محايداً.

ويتّضح أن التعاقب بين (في) و(من) خيار دلالي دقيق. فـ (في) تُبرز معنى الاحتواء والانخراط، بينما (من) تُبرز معنى الابتداء والانفصال، وكل اختيار له ما يبرره في السياق.

**المطلب الثاني ـ التعاقب بين (في) و (إلى):**

**أولاً ـ بيان الأصل الدلالي لكل حرف:**

**في:** تدل على الظرفية والاحتواء والإحاطة (الرضي، 1996: ج3، 223).

**إلى:** تدل في أصلها على انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية أو المعنوية، وتفيد معنى التوجّه والانتهاء والاستقرار عند الغاية (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 248-250).

**ثانياً ـ مواضع التعاقب – التركيز على فعل (أرسل):**

من أبرز صور التعاقب بين (في) و(إلى) تعدية فعل (أرسل)، حيث ورد في القرآن تارة بـ (في) وتارة بـ (إلى). فمن الشواهد التي ورد فيها التعدية بـ (في) قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ}** (الأعراف: 94).

أما التعدية بـ (إلى) فهي الأصل، كما في قوله: {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} بتقدير (إلى الناس).

**ثالثاً ـ التوجيه الدلالي – رأي ابن عاشور:**

علل ابن عاشور التعدية بـ (في) في الآية الأولى بقوله: "المراد بالقرية حقيقتها، وهي لا يرسل إليها وإنما يرسل منها إلى أهلها، فالتقدير: وما أرسلنا في قرية من نبي إلى أهلها" (ابن عاشور، 1984: ج9، 45-46). وهذا التوجيه كاشف عن أن (في) هنا أتت لتشير إلى أن النبي نشأ بين ظهراني أهلها، فأُرسل في وسطهم، بخلاف (إلى) التي تفيد الإرسال من الخارج.

**رابعاً ـ الفروق الدلالية:**

**التعدية بـ (في):** تفيد أن النبي كان من داخل المجتمع، مولوداً فيه، مما يزيد في تأثير الرسالة، ويجعل رفضهم له أقبح.

**التعدية بـ (إلى):** تفيد أن النبي وافد من الخارج، وأن الغاية هي إيصال البلاغ فقط دون رابطة النشأة.

ويؤكد هذا الفرق أن اختيار (في) في الآية كان مقصوداً لإبراز معنى الانتماء والاحتواء (عبد الكريم، 2012: 245).

**خامساً ـ موقف النحاة:**

يرى الكوفيون وابن هشام أن هذا التعاقب جائز (ابن هشام، أوضح المسالك: ج3، 34-35)، بينما يؤوله البصريون على تضمين الفعل معنى (بعث في) أو (نشأ في)، وهو خلاف إجرائي أكثر منه جوهري (السيوطي: ج2، 34-36).

ويُظهر التعاقب بين (في) و(إلى) أن (في) تُضفي معنى الانتماء والنشأة، بينما (إلى) تُضفي معنى التوجه والغائية، مما يبرز حكمة بلاغية في الاختيار القرآني.

**المطلب الثالث: التعاقب بين (في) و (على)**

**أولاً ـ بيان الأصل الدلالي لكل حرف:**

**في:** تدل على الظرفية والاحتواء والانغراس (الرضي، 1996: ج3، 223).

**على:** تدل على الاستعلاء الحقيقي أو المجازي، والإشراف والتمكن، وقد تستعمل للوجوب والإلصاق (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 260-265).

**ثانياً ـ مواضع التعاقب – التركيز على فعل (دخل):**

يُعد فعل (دخل) من أبرز الأفعال التي تظهر التعاقب بين (في) و(على)، إذ يتعدى في الأصل بـ (في)، وقد يُعدى بـ (على) لإفادة معاني خاصة.

**أ- ضوابط تعدية فعل (دخل) بـ (في):**

نقل السيوطي عن بعض النحاة تفصيلاً دقيقاً في تعدية هذا الفعل بحسب سعة المدخول فيه وضيقه (السيوطي: ج2، 34-36، ابن عقيل: ج2، 45):

**إذا كان المدخول فيه واسعاً** كالبلد العظيم، وجب التعدية بنفس الفعل دون (في)، فيُقال: "دخلت العراق"، ويُقبح: "دخلت في العراق"، لأن السعة تغني عن الحرف.

**إذا كان المدخول فيه ضيقاً** كالبئر، وجبت التعدية بـ (في)، فيُقال: "دخلت في البئر"، ولا يُقال: "دخلت البئر"، لأن الدخول صار ولوجاً وتقحّماً.

**إذا كان المدخول فيه غير ظرف مكان حقيقي،** كقوله تعالى: {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً}، وجبت التعدية بـ (في) لإفادة الظرفية المجازية.

**إذا كان الداخل معنوياً،** كقوله تعالى: {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}، وجبت التعدية بـ (في) لإفادة الاحتواء المجازي.

**إذا كان المدخول فيه متوسطاً** كالدار، جاز الوجهان: "دخلت الدار" و"دخلت في الدار."

**ب- معاني تعدية فعل (دخل) بـ (على):**

إذا عُدّي بـ (على) أفاد ثلاثة معان دقيقة (ابن عاشور، 1984: ج3، 201، ج22، 78-79):

**الاتصال والمجاورة :**كقول النحاة: "دخل حرف الجر على الاسم جره."

**الزيادة والاطلاع والعلوّ :** كقوله تعالى: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ}، حيث أفادت دخول اطلاع وزيارة، لا استقرار.

**الاقتحام والغزو :** كقوله تعالى: {وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا}، حيث أفادت معنى التغلب والاستيلاء من الخارج.

**ثالثاً ـ توجيه التعاقب – رأي ابن السيد البطليوسي:**

وضح ابن السيد البطليوسي أن التعاقب بين (في) و(على) ينشأ من اختلاف المنظور إلى العلاقة المكانية، فمن نظر إلى الشيء من حيث هو محاط بمحيطه استعمل (في)، ومن نظر إليه من حيث هو مرتفع على غيره أو مسيطر عليه استعمل (على) (ابن السيد البطليوسي: 145-146).

**رابعاً ـ الفروق الدلالية:**

**التعدية بـ (في) :**تفيد الولوج والانغراس والاستقرار، وتعطي إيحاءً بالهدوء والثبات.

**التعدية بـ (على) :**تفيد الاتصال، أو العلوّ، أو الاقتحام، وتعطي إيحاءً بالحركة العارضة أو التغلب.

وعلى ذلك، يتجلى أن (في) تعكس رؤية الانغراس، بينما (على) تعكس رؤية الاستعلاء، مما يبرز دقة التعبير القرآني في اختيار الحرف المناسب. كما يتبين من خلال ما سبق أن حرف (في) يحتفظ بجوهره الدلالي (الظرفية والاحتواء) عند تعاقبه مع غيره، لكنه يكتسب دلالات إضافية بحسب الحرف المعاقِب: مع (من) يُبرز الانخراط مقابل الانفصال، ومع (إلى) يُبرز النشأة مقابل التوجه، ومع (على) يُبرز الانغراس مقابل الاستعلاء.

## المبحث الثاني ـ التعاقب بين (من) وحروف الجر الأخرى:

حرف الجر (من) هو أداة لابتداء الغاية، كما يُستعمل للتبعيض والبيان (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 245). وقد سبقت الإشارة إلى تعاقبه مع (في)، وسنعرض هنا تعاقبه مع (إلى) و(على).

### المطلب الأول ـ التعاقب بين (من) و (إلى)

**أولاً ـ بيان الأصل الدلالي:**

**من:** ابتداء الغاية (الرضي، 1996: ج3، 223-228).

**إلى:** انتهاء الغاية (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 248-250).

**ثانياً ـ صور التعاقب – أفعال القرب والتقرب والنفوذ:**

**فعل (قَرُبَ/قَرِبَ) :**يُقال: "قربت منه" و"قربت إليه". وقد جعلهما ابن مالك متساويين، غير أن في التسوية نظراً. فـ (من) تفيد ابتداء القرب من المجرور، وكأن المجرور هو البادئ، بينما (إلى) تفيد انتهاء القرب إلى المجرور، وهو الأصل القياسي (الرضي، 1996: ج3، 223-228، ابن مالك: ج2، 145). ويمكن استخلاص القاعدة: يُعدى بـ (من) إذا كان المقروب إليه دوناً أو مساوياً، وبـ (إلى) إذا كان أعلى منزلة أو بعيداً.

**فعل (تقرب) :** لم يرد في العربية متعدياً إلى لفظ الجلالة بـ (من) قط، بل جاء دائماً بـ (إلى): "تقربت إلى الله"، مما يؤكد أن (إلى) مع التقرب تفيد رفعة الغاية وعلو المنزلة.

**فعل (نفذ) :** يتعدى بـ (من) و(إلى) وغيرهما. فـ (نفذ من الأمر) يعني خرج منه، و(نفذ إلى المكان) يعني وصل إليه، وهو الفرق بين الانطلاق والانتهاء (مجمع اللغة العربية، د.ت: مادة "نفذ").

**ثالثاً ـ الفروق الدلالية:**

**بـ (من) :** تفيد ابتداء الفعل وصدوره، والقرب من المساوي أو الأدنى.

**بـ (إلى) :** تفيد انتهاء الفعل واستقراره عند الغاية، والقرب إلى الأعلى أو البعيد.

**وعليه:** يبقى الفرق بين البدء والانتهاء حاضراً حتى في التعاقب، مما يجعل الاختيار بينهما دلالياً وليس لغوياً.

**المطلب الثاني ـ التعاقب بين (من) و (على)**

**أولاً ـ بيان الأصل الدلالي:**

**من:** ابتداء وانطلاق واستفادة (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 245).

**على:** استعلاء وتمكن وإلزام (ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 260-265).

**ثانياً التعاقب – فعل (اكتال):**

يُقال: "اكتلت من فلان طعاماً" (سألته أن يكيل لي)، و"اكتال مني" (سألني أن اكتال له). وفي القرآن ورد التعدية بـ (على) في قوله تعالى: {**الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**} (المطففين: 2).

علل الزمخشري العدول عن (من) إلى (على) بقوله: "لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحايل فيه عليهم، أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك" (الزمخشري: ج4، 145). فـ (على) أفادت معنى الاستعلاء في الأخذ والتسلط على حقوق الناس.

**ثالثاً ـ التعاقب – فعل (أخذ):**

يُقال: "يؤخذ من المحاضرة كذا" (استفادة)، و"يؤخذ عليها كذا" (انتقاد وتحامل). فـ (على) تفيد الاستعلاء النقدي.

**رابعاً ـ الفروق الدلالية:**

**بـ (من) :**تفيد الصدور والاستفادة والعلاقة الطبيعية.

**بـ (على) :**تفيد الاستعلاء والتحكم والضرر أو النقد المسلط.

وبناء على ما سبق، اختيار (على) في آية المطففين كان مقصوداً لإبراز معنى الظلم والاستعلاء، مما يثبت أن التعاقب وسيلة بلاغية دقيقة. وتعاقب (من) مع (إلى) يظهر في القرب والتقرب، وتعاقبها مع (على) يظهر في الاكتيال والأخذ، وكلاهما يكشف عن فروق دلالية تعكس رؤية المتكلم للسياق.

## المبحث الثالث ـ التعاقب بين (إلى) و (على):

(إلى) للانتهاء، و(على) للاستعلاء (الرضي، 1996: ج3، 223-228، ابن هشام، مغني اللبيب: ج1، 260-265). وقد يتعاقبان في سياق واحد مع أفعال (الإنزال، الإحالة، الخروج).

**أولاً ـ التعاقب في فعل (أنزل):**

ورد في القرآن تعديتان:

بـ (إلى): {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ} (البقرة: 4)، وتفيد الوصول والانتهاء.

بـ (على): {وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ} (البقرة: 136)، وتفيد الاستقرار والتمكن والاستيلاء على القلب والعقل.

علق ابن عاشور على الفرق قائلاً: إن (على) تفيد أن المنزل قد استقر استقراراً تاماً، وأنه تمكن من المنزل عليه، بينما (إلى) تفيد مجرد الوصول (ابن عاشور، 1984: ج1، 245-247، ج2، 78-80).

**ثانياً ـ التعاقب في فعل (أحال):**

أحال الأمر على فلان": تفيد الإسناد والتحميل والإلقاء، مع إيحاء بالاستعلاء.

أحال العمل إلى فلان": تفيد النقل والتحويل المحايد (مجمع اللغة العربية: مادة "حول"، ابن منظور: مادة "حول").

**ثالثاً ـ التعاقب في فعل (خرج):**

خرج إلى المسجد": تفيد الانتقال المكاني والانتهاء إلى الغاية.

خرج على السلطان": تفيد التمرد والثورة والعصيان، أي استعلاء معنوي على السلطة (ابن عاشور، 1984: ج22، 79 / عبد الكريم، 2012: 227).

**رابعاً ـ الفروق الدلالية العامة:**

**إلى:** تحتفظ بدلالتها على الانتهاء والتوجه والغائية، وهي محايدة أو إيجابية.

**على:** تحتفظ بدلالتها على الاستعلاء والتمكن، وتكتسب بحسب السياق دلالات التحميل، التسلط، التمرد، التمكن القلبي.

ويؤكد ما سبق ذكره في هذا المبحث أن التعاقب بين (إلى) و(على) يعكس خياراً دلالياً دقيقاً، فـ (على) تضيف دائماً إيحاءً بالقوة والتمكن لا توفره (إلى).

وقد وضع النحاة ضوابط للتعاقب، يمكن ردّها إلى خمسة شروط رئيسة، هي:

**1ـ ألا يُجمع بين المتعاقبين في سياق الكلام** (السيوطي: ج2، 34-36، عبد الكريم، 2012: 245)، فلا يُقال: "بمكة وفي مكة" معاً.

**2ـ ألا يحذف النائب والمنوب عنه في وقت واحد** (ابن هشام، أوضح المسالك: ج3، 34-35)، وإلا تعطل المعنى، كحذف حرف الجر والمضاف إليه معاً.

**3ـ صالحية أن يكون المعاقب بوظيفة المعاقب** (النجار، 2006: 115)، فلا يحل اسم محل حرف جر مثلاً.

**4ـ اتحاد الجنس وعدم التغير** (النجار، 2006: 117 )، فلا يتعاقب حرف مع اسم، ولا اسم مع فعل.

**5ـ أن تكون المعاقبة بين كلمات متحدة المعنى أو راجعة إليه ولو على بعد،** أو أن يكون السياق متحد المعنى قبل وبعد. وقد نقله المالقي بقوله: "لأن حروف الجر لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً إلا إذا كان معناها واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ولو على بعد".

أثبتت المباحث السابقة أن التعاقب يحمل فروقاً دلالية دقيقة بين الحروف (الانخراط مقابل الانفصال، النشأة مقابل التوجه، الانغراس مقابل الاستعلاء). فكيف يمكن التوفيق بين هذا وبين شرط "وحدة المعنى"؟

يمكن توجيه ذلك من خلال النقاط التالية:

**1ـ المعنى الواحد المقصود هو المعنى الإجمالي العريض، لا التفصيلي الدقيق :** فعندما يُقال "خرج في العلم" و"خرج من الأمر"، فإن المعنى الإجمالي هو "الخروج" و"التخلص"، وهو معنى واحد على المستوى العام، ولكن الفروق الدقيقة تنشأ من الحرف نفسه. فالنحاة نظروا إلى المعنى العام للجملة، ولم يتوقفوا عند الفروق الإيحائية الدقيقة.

**2ـ العبارة "أو راجعاً إليه ولو على بعد" تتيح مجالاً واسعاً :** فهي تسمح بوجود فروق دقيقة، بشرط ألا تخرج عن الإطار الدلالي العام للفعل. فـ "خرج في العلم" و"خرج من الأمر" كلاهما يعود إلى معنى الخروج العام، وإن اختلفت التفاصيل.

**3ـ الشرط منطلق من الرؤية البصرية التي تنكر الإنابة المطلقة :** هو شرط احترازي يمنع القياس المطلق في التعاقب، ويجعل الأمر مرهوناً بالسماع والاستعمال الفصيح.

فالمعنى، تبعا لذلك، لا يتحدد بالحرف وحده، بل بالسياق التركيبي والمقامي معاً. وعليه، فإن شرط "وحدة المعنى" يبدو شرطاً فضفاضاً، لأنه يغفل عن أن الحروف تحمل دلالات إيحائية لا تنفصل عن سياقها. فإذا كان النحاة يعتبرون "قربت منه" و"قربت إليه" بمعنى واحد، فإن التحليل الدلالي الدقيق يكشف عن فرق جوهري بين القرب من المساوي والقرب إلى الأعلى، وهذا الفرق هو جوهر الدلالة في كثير من السياقات.

إن الشروط التي وضعها النحاة، وخاصة الثاني والثالث، تؤدي وظيفة مهمة في الحفاظ على التماسك النحوي. أما الشرط الخامس (وحدة المعنى) فهو شرط قابل للتأويل، ويمكن فهمه على أنه اشتراط للتقارب الدلالي العام، لا التطابق الدقيق. وهو

في النهاية شرط إجرائي يهدف إلى ضبط الظاهرة، لكنه لا ينفي وجود فروق دلالية دقيقة.

## الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد، فقد أسفر هذا البحث عن جملة من النتائج المؤصلة لطبيعة التعاقب بين حروف الجر في الدرس النحوي العربي، تستحق أن تبرز في معرض المقال العلمي لتكون خلاصة وافية لما سبق من تحليل ومناقشة.

يأتي في مقدمتها أن التعاقب ظاهرة دلالية تحمل أبعاداً سياقية دقيقة، إذ يثبت البحث أن انتقال الاستعمال بين حروف الجر لا ينحصر في ممارسة لفظية سطحية، بل هو خيار معجمي مرهون بالمعنى المقامي، حيث يحتفظ كل حرف بجوهره الدلالي الثابت حتى في مواضع التعاقب، فلا تفارق (في) دلالتها على الظرفية والاحتواء والانغراس، وتظل (من) معبرة عن الابتداء والانفصال والاستفادة، بينما تحتفظ (إلى) بمقتضاها الغائي من الانتهاء والتوجه، وتلازم (على) معاني الاستعلاء والتمكن والتسلط، مما يؤكد أن التعاقب خاضع لضوابط معنوية لا تخل بخصوصية كل أداة.

ومن الطريف أن الخلاف المشهور بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية يبدو إجرائياً في جوهره أكثر منه جوهرياً، ذلك أن الفريقين يسلّمان بالفروق الدلالية بين الحروف، غير أن البصريين يميلون إلى تفسير الظاهرة عبر نظرية التضمين، في حين يراها الكوفيون تعاقباً مباشراً، وهذا الاختلاف في التسمية لا يمس الاتفاق على الأصل الدلالي الذي يظل محور النظر. كما أن شرط "وحدة المعنى" الذي اشترطه القدامى يحتاج إلى تأويل رشيد، إذ لا يُفهم منه التطابق التام في الدلالة، بل يُقصد به التقارب على مستوى المعنى الإجمالي مع الإقرار بفروق دقيقة تكاد تلمسها الذائقة اللغوية، وهو ما عبّر عنه النحاة بقولهم "أو راجعاً إليه ولو على بعد"، إشارة إلى تلك المسافة المعنوية التي لا تخل بالتلاقي في السياق العام.

وإذا كان السياق القرآني خير معين على كشف هذه الدقائق، فقد أظهرت النماذج المستخلصة من التنزيل الحكيم أن اختيار حرف جر بعينه دون غيره جاء مقصوداً لإفادة معنى إضافي لا تحققه الصيغة البديلة، مما يبرهن على إعجاز القرآن في دقة التعبير، وحسن انتقاء الأدوات في مواضعها، بحيث يصبح كل حرف موقعاً في نصابه البلاغي بما يحقق التماسك الدلالي والانسجام البياني.

نسأل الله التوفيق في كل قول وعمل، والحمد لله رب العالمين على ما هدانا وأعاننا، وصلواته على نبيه الكريم.

**بيان تضارب المصالـــح:**

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

## المصادر والمراجع:


- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1385 ه.
- ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين النحويين، تحقيق: محمد رضوان الداية. دار الفكر، بيروت، 1982.
- ابن عاشور، محمد الطاهر . التحرير والتنوير . تونس: الدار التونسية للنشر، 1984.
- ابن عقيل، بهاء الدين .شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث، ط1980/20.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله . شرح الكافية الشافية . تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ، 1982.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم . لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن هشام، جمال الدين .أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، دار الفكر ، بيروت ، 2000.
- ابن هشام، جمال الدين . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب. المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000 .
- ابن سيده، علي بن إسماعيل . المحكم والمحيط الأعظم . تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط2000/1.
- الجندي، أحمد علم الدين .التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 40/ نوفمبر1977.
- حسان، تمام. الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة ط1، 2000، ص 34.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن . شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1996.
- الزمخشري، محمود بن عمر .الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين .همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- الطبري، محمد بن جرير .جامع البيان في تأويل القرآن .تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر ، القاهرة ط2001/1.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي .معجم العين . تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت 2003.
- عبد الكريم، ابتسام، التعاقب بين حروف الجر، بحث منشور بمجلة الإنسانيات آداب دمنهور، العدد 38 يناير 2012.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني .تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، د.ت.
- مجمع اللغة العربية .المعجم الوسيط .القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، د.ت.
- النجار، نادية رمضان، أبحاث نحوية ولغوية ، دار الوفاء، القاهرة، 2006.